قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٠

بربط موازنة هيئة القطاع العام للإنشاءات والصناعات الكهربائية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للإنشاءات والصناعات الكهربائية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٩٣٠٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة ملايين وثلاثمائة وثلاثة آلاف من الجنيهات) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٣١٩٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة ملايين ومائة وستة وتسعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) الباب الأول : الأجور بمبلغ ٧٨٥٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٤١١٠٠٠ جنيه منه مبلغ ١٨١٨٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٦١٠٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة ملايين ومائة وسبعة آلاف من الجنيهات) موزعة على البابين التاليين :

(ا) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٤١٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٢٠٧٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٣١٩٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة ملايين ومائة وستة وتسعون ألف جنيه) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الراسمالية :

قـدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المـالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٦١٠٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة ملايين ومائة وسبعة آلاف من الجنيهات) موزعة على البابين التاليين :

(ا) الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٦٠٣٧٠٠٠ جنيه .

(المـادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المـالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة فى الإيرادات ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المـادة الثالثة)

لايجوز استخدام الوفورات فى اعتمادى رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الأغراض المخصصة لهما .

(المـادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المـالية .

(المـادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩٠

يصدر هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

حسنى مبارك

الموازنة الجارية و الرأسمالية لهيئة القطاع العام للإنشاءات والصناعات الكهربائية

للسنة المالية ٩٠ / ١٩٩١

(القيمة بالجنيه)

الاستخدامات	مشروع ١٩٩١/٩٠ جنيه	ربط ١٩٩٠/٨٩ جنيه
(أ) الاستخدامات الجارية		
باب (١) الأجور	٧٨٥٠٠٠	٦٧٠٠٠٠
باب (٢) النفقات الجارية والتحويلات الجارية	٢٤١١٠٠٠	٢٦٠١٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية... ...	٣١٩٦٠٠٠	٣٢٧١٠٠٠
(ب) استخدامات رأسمالية		
باب ٣ ـ استخدامات استثمارية... ...	٤١٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠
باب ٤ ـ تحويلات رأسمالية	٢٠٠٧٠٠٠	١٨٧٧٠٠٠
جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية...	٦١٠٧٠٠٠	١٩٥٢٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٩٣٠٣٠٠٠	٥٢٢٣٠٠٠

الإيرادات	مشروع ١٩٩١/٩٠ جنيه	ربط ١٩٩٠/٨٩ جنيه
(أ) الإيرادات الجارية		
باب (٢) إيرادات جارية وتحويلات جارية	٣١٩٦٠٠٠	٣٢٧١٠٠٠
جملة (أ) الإيرادات الجارية... ...	٣١٩٦٠٠٠	٣٢٧١٠٠٠
(ب) إيرادات رأسمالية		
باب (٣) إيرادات رأسمالية متنوعة...	٧٠٠٠٠	٥٨٠٠٠
باب (٤) قروض وتسهيلات ائتمانية	٦٠٣٧٠٠٠	١٨٩٤٠٠٠
جملة (ب) الإيرادات الرأسمالية ...	٦١٠٧٠٠٠	١٩٥٢٠٠٠
إجمالى الإيرادات	٩٣٠٣٠٠٠	٥٢٢٣٠٠٠